حـرية المـرأة في نظـر جـون ستيوارت مِيـل
(John Stuart Mill)

* د. المبروك سليمان أبوعجيلة قداد **د. يوسف موسى علي

مقدمة:

لاشك أن المرأة منذ فجر التاريخ وجدت نفسها في حالة عبودية، وخاضعة لنزوات الأب ثم الزوج؛ فالأعراف الاجتماعية والعادات في المجتمعات الإنسانية تفترض أن النساء أقل قدرة من الرجال سواء جسديًا أم عقليًا؛ وهن يحتجن إلى العناية من الرجال، وقد أيدت هذه الأعراف والعادات نظريات اجتماعية قائمة على الحتمية البيولوجية، كفكرة أرسطو التي استند فيها إلى بيولوجيات زائفة، وجعل من المرأة مخلوقًا أضعف في جميع القدرات من الرجل الذي هو الصورة، بالمعنى الأرسطي، في حين أن المرأة هى والهيولى! وهو أحيانا يقول أنها ذكر مشوه أو ناقص، أو عاجز... إلى آخر هذه الأفكار الغربية التي استغلت ضعف المرأة البدني؛ معتبرة أن طبيعة الأنثى تختلف عن طبيعة الرجل في الأصل، وكانت تلك النظرية مدعومة من وجهة نظر دينية قائمة على العلاقة الهرمية بين الرجل والمرأة داخل الأسرة،

من هنا لابد من النظر في المبدأ الذي ينظم العلاقات الاجتماعية بين الجنسين؛الرجل، والمرأة، الذي يعد من البداية فاسد، لأنه يؤكد تبعية المرأة للرجل منذ نشأتها الأولى في الأسرة.

ومما زاد هذا المبدأ تغلغلاً في نفوس الرجال؛ هو حال المرأة وضعفها وضياع حقوقها، بفعل الأعراف والعادات والتقاليد التي أصبحت من الصعب إقناع الناس بالعقل

*- عضو هيئة التدريس، قسم الفلسفة كلية الآداب والعلوم، الشقيقة – جامعة غريان.
**- عضو هيئة التدريس، قسم الفلسفة كلية الآداب والعلوم، الشقيقة – جامعة غريان.

لتغيير عاداتهم، خاصة إذا كانت تلك العادات قد تحولت بالفعل إلى أمر واقع يؤمن بها المجتمع ،لتقول أن النساء بصفة عامة، أقل موهبة من الرجال من حيث القدرات والملكات العقيلة، وأن أذكى النساء أقل في قدراتها العقيلة من أتفه الرجال الذين يتولون حاليا القيام بالوظائف والأعمال المختلفة .

فنُشأت المرأة على أن المثل الأعلى لشخصيتها، هو النقيض المباشر لشخصية الرجل، فإذا كانت للرجل إرادة حرة وقدرة على ضبط النفس، فعلى العكس من ذلك تتسم المرأة بالخضوع والاستسلام والطاعة لأوامر الرجل.

بناء عليه يمكن القول إن العادات والتقاليد هما رأس القيود في منظومة استعباد المرأة، لذلك طالب (مِيلْMill) بزوال تلك العادات التي تعيشها المرأة منذ مولدها، وتمنعها من الدخول في منافسة الرجل في الحريات.حيث تكمن مشكلة البحث في إبراز موقف (مِيل) ودوره في الرد على المخالفين الذين يدعون أن النساء لا يتملكن الموهبة والقدرات العقلية الكافية للنجاح في المجالات العلمية المختلفة؛ مثل العلوم الطبية، والتكنولوجيا، والأدبية، وغيرها. من هنا تأتي أهمية البحث لبيان كيف حاول ستيوارت مل،منح المرأة حريتها الكاملة وتحريرها من عبوديتها المنزلية وإعطائها فرص مساوية للتي يحصل عليها الرجل. ذلك لان المجتمع لن يتمكن من معرفة حقيقة كلا من الرجل والمرأة إلا عن طريق إقامة فرص متساوية لكلاهما.حيث يكمن الهدف في التأكيد على أن الزواج مؤسسة مجتمعية مُمنهجة مبنية على أساس من التراضي بين طرفين دون إن تكون لإحداهما سلطة قهرية على الأخر. ولتحقيق الهدف اتبع المنهج الاستقرائي؛ وكذلك المنهج الوصفي، والتحليلي، اللذان لا يستغنى عنها في مثل هذه الأبحاث، من اجل الوصول إلى نتائج مرضيةٍ توضح موقف (مِيل) من استعباد المرأة وإبعادها عن المشاركة الاجتماعية والسياسية، وعدم السماح لها بالعمل، والامتلاك، والحصول على حريتها الاقتصادية مثل الرجل.

وفي هذا الشأن قد حاول (مِيل) بيان الشرخ الكبير الذي أحدثته المفاهيم المغلوطة عند أغلب شعوب العالم حول حرية المرأة ورفعت من حدة الصراع بينها وبين أخيها الرجل.

إشكالية البحث:

ومن هنا تأتي الإشكالية للإجابة علي الأسئلة الأتي :

1/هل المرأة في عصر (مِيل) كانت متطهرة و تعامل معاملة العبيد ؟

2/ما هو وضع المرأة في عصر (مِيل) ؟

3/هل رعاية الأطفال من حق الأب و الأم ؟

4/كيف دافعة (مِيل) عن حرية المرأة ؟

5/كيف حاول (مِيل) المساواة بين الرجل و المرأة في الحريات و الحقوق ؟

أهمية البـــحث:

تأتي أهمية البحث لبيان كيف حاول (مِيل) منح المرأة حريتها الكاملة و تحريرها من عبوديتها المنزلية و إعطائها فرص مساوية للتي يحصل الرجل .

أهــداف البحث

تكمن أهداف البحث في الأتي :

1/إن الزواج مؤسسة مجتمعية مبنية علي أساس من التراضي بين الطرفين دون ان تكون لأحدهما سلطة قهرية علي الأخر ؟

2/إن رعاية الأطفال لابد أن تكون مشتركة بين الزوجين .

3/إبراز حقوق المرأة في الحريات لأنها نصف المجتمع .

المنـهج المتبع :

هو المنهج الاستقرائي، و كذالك المنهج الوصفي، و التحليلي، اللذان لا يستغنى عنهما في مثل هذه الأبحاث، من اجل الوصول إلي النتائج مرضية توضح موقف (مِيل) من استعباد المرأة و إبعادها عن المشاركة الاجتماعية و السياسية، و عدم السماح لها بالعمل، والامتلاك، والحصول علي حريتها الاقتصادية مثل الرجل .

نبده عن حياة جون ستيوارت ميل John Stuart Mill :

و فيلسوف واقتصادي بريطاني، ولد في لندن عام 1806م، وكان البكر لأسرة كبيرة أنجبت تسعة أولاد، وكان والده جيمس ميل أحد كبار أهل العلم والمعرفة في القرن الثامن عشر ؛غرس فيه مبكراً كافة أفكار المذاهب الفلسفية السائدة حينذاك من فردية ونفعية

وتجريبية، وكان هدف الأب أن يجعل من ابنه عقلية مفكرة ليصبح رسولاً لإنجيل مذهب النفعية، وقد شجعه على الرحيل إلى فرنسا لدراسة أعمال بنتام[1] فيلسوف النفعية الشهير، فنشأ (مِلْMill) منذ حداثته في رحاب المذهب البنثامي في المنفعة، وشب على شدة تعلقه واحترامه لمعتقدات بنثام، مشاركًا أستاذه بنثام في إقرار المنفعة كغاية لسلوك الإنسان ومعياراً للأحكام.

والسيدة (هاريت تايلورHarriet Taylor) تلك المرأة المتزوجة من جون تايلور (John Taylor)وأم لطفلين منه، والتي شغف بها حبا، وكان على علاقة بها طيلة عشرين عاماً من (1831م) إلى (1851م)، وهو تاريخ زواجها منه بعد وفاة زوجها.

توفي جون ستيوارت ميل سنة (1873م) وقامت ابنة زوجته هيلان تايلور Helen) (Taylorبنشر السيرة الذاتية لجون ستيوارت ميل تحت عنوان(Autobiography) ، وفي سنة (1874 م)، نشرت له ثلاث مقالات في الدين.(Three Essays on Religion) (1)

البيئة الفكرية لجون ستيوارت مِيل:

عايش (مِيلْMill) المذاهب التي أفرزها عصر التنوير الأوروبي؛ تحدياً للكنيسة ورجالها الذين ناصبوا العداء للعلم والعلماء، حفاظاً على مكتسباتهم الدنيوية، ودفاعاً عن بقايا دين حرفوه عن مواضعه، مقدمين تصورات منحرفة يرفضها العقل، فكان رد الفعل المغالي فيه مذاهب تُعد انقلابا هائلاً على هذه التصورات الكنسية. وكما يصف بول هازار : (يكتف القرن الثامن عشر بالإصلاح وإنما أرادوا أن يحطموا الصليب، وأن يمحو فكرة الاتصال بين الإله والإنسان، أي فكرة الوحي، وأن يقوض الإدراك الديني للحياة)[2].

جاءت هذه المذاهب لتعلن ذوبان الإنسان في هذا العالم المادي، إما خضوعاً له أو توحداً به، في حركة لا تمت لخالق بصلة، (فالإنسان كالمادة يتحرك في نظام بلا غاية أو هدف، مكتف بذاته، توجد مقومات حياته وحركته داخله، فمركزه وقوة دفعه كامن فيه)[3].

فجاءت النفعية والمادية والتجريبية لتكون سمات للمجتمع الأوروبي بعد ردته إلى الوثنية الإغريقية واليونانية، يغترف منها حتى الثمالة وينبش قبور مفكريه القدامى، ويُعد المذهب النفعي أبرز مثال يُجسد هذه الردة، فما هو إلا ترديد لتعاليم الفيلسوف اليوناني (أبيقور343– 270 ق.م) صاحب مقولة "أن الخير هو اللذيذ ... وأي فعل يعتبر خيراً

بمقدار ما يحقق لنا من لذة!"، لتسود هذه التعاليم إنجلترا في القرن التاسع عشر على يد مجموعة من الفلاسفة أبرزهم (مِيل)[4]، كما ظهرت النزعة التجريبية بقوة على يده[5].

حيث كل شيء خاضع للتجريب ولا يوجد ما يسمى (الحقيقة المطلقة)، ولا يوجد ما يسمي التأكد المطلق، بل كل شيء خاضع للعقل والنقاش والنقد والمعارضة، بل الإيمان فقط بما تقع عليه الحواس ويخضع للتجريب، والأخطر من ذلك الاستناد إلى الواقع لا إلى المثل العليا في إصدار الأحكام على الأشياء.

تعريف مصطلح الحرية لغةً واصطلاحاً:

تعريف الحرية في اللغة تعني: "الحُرُّ نقيض العبد، حر بين الحرورية، والحرية والحرار، والحرية من الناس: خيارهم، والحر من كل شيء: أعتقه. وسحابة حر: تصفها بكثرة المطر" [6].

والحرة: "نقيض الأمة، والجمع حرائر، والحر من الناس: أخيارهم وأفضالهم؛ وحرية العرب: أشرافهم. والحرة: الكريمة من النساء".[7]، والحر خلاف العبد، والحرية ضربان[8] الأول: من لم يجر عليه حكم الشيء. ،الثاني: من لم تتملكه الصفات الذميمة.

تعريف الحرية في الاصطلاح:

تعددت المذاهب في تعريف الحرية، واختلفت الآراء وتباينت تبايناً شديداً في تحديد مصطلح منضبط للحرية، وذلك على النحو الآتي:

ذكرت الحرية في إعلان حقوق الإنسان الصادر عام 1789م بأنها: "حق الفرد في أن يفعل ما لا يضر بالآخرين"[9].

أما الموسوعة البريطانية فقد ذكرت بأن الحرية: "كلمة يكتنفها الغموض مثلها مثل كلمة الليبرالية لا اختلاف بينهما" [10]

وعرفتها الموسوعة العربية العالمية بأنها: (الحال التي يستطيع فيها الأفراد أن يختاروا ويقرروا ويفعلوا بوحي من إرادتهم، ودونما أية ضغوط من أي نوع عليهم).[11]

والمتأمل في الموسوعات والمعاجم الفلسفية وغيرها، والممعن النظر فيها يجد انصرافاً واضحاً عن تقديم مفهوم شمولي للحرية ،يوضح عن طريقه ما يدخل تحتها من أنواع[12] .

مفهوم الحرية عند مفكري الإسلام:

وأما مفهوم الحرية في الفقه الإسلامي فالحرية :"هي المكنة العامة التي قررها الشارع للأفراد على السواء، تمكيناً لهم من التصرف على خيرة من أمرهم دون الإضرار بالغير"[13].

وقد ذهب الفاسي إلى محاولة التفريق بين نظرة الإسلام إلى الحرية ومفهومها عن كل النظريات الأخرى الفلسفية والاشتراكية والمادية الغربية بالقول بأن : (الحرية جعل قانوني وليس حقاً طبيعياً، فما كان للإنسان ليصل إلى حريته لولا نزول الوحي، وأن الإنسان لم يخلق حراً، وإنما ليكون حرّاً)[15].

ويؤكد الدكتور زكريا إبراهيم في أثناء حديثة عن الحرية: "أن الباحث إذا يمم وجهه نحو المعاجم الفلسفية منقباً عن معنى منضبط لمفهوم الحرية فإنه سيجد من المعاني مالا حصر له، بحيث قد يكون من المستحيل أن نتقبل تعريفاً واحداً باعتباره تعريفاً عاماً يصدق على سائر صور الحرية"[17]

وأما عبد الرحمن بدوي فإنه حين أراد أن يعرف الحرية قال: "اتخذت كلمة حرية معاني عدة شديدة الاختلاف على مدى التاريخ البشري، لهذا لا مجال لحصرها إلا على أساس ظهورها في التاريخ"[18].

يتضح من هذا أن المعنى اللغوي والإصلاحي للحرية في كتب العرب ضيق، مقارنة بنظيره الغربي، الذي يعرّف الحرية بأنها: " الانطلاق بلا قيد، والتحرر من كل ضابط، والتخلص من كل رقابة، حتى ولو كانت تلك الرقابة نابعة من ذاته هو، من ضميره، فلتحطم وليحطم معها الضمير إن احتاج الأمر، حتى لا يقف شيء في وجه استمتاعه بالحياة، وحتى لا تفسد عليه نشوة اللذة، ومعنى هذا ترك الإنسان وشأنه يفعل ما يشاء ويترك ما يشاء، وهكذا بدون قيود ولا ضوابط، ولا رقابة، وعلى المجتمع أن يسّلم بذلك الحق، وعلى الحكومة أن تحافظ على تلك الحرية وتحميها،فلا دين يحكم النفوس، ويكبح جماحها، ولا أخلاق تهذب طباعها، وتوقظ مشاعرها، وتثير فيها روح النخوة والغيرة والإباء، ولا مثل، ولا فضائل، تقاس على أساسها الأعمال خيرها وشرها، ولا حياء يمنع ارتكاب الشطط، والمجاهرة بالمنكر[19].

موقف جون ستيوارت مِيل من الحرية:

يرى (مِيل) إن الحرية لا تمنح للأفراد أو لا تكون حقاً لهم في أي حالة سابقة للزمن الذي يكونون فيه قادرين على إصلاح أنفسهم بالمناقشة الحرة القائمة على المساواة، وبذلك أقر بأن الاستبداد هو الأسلوب المشروع للحكومة في التعامل مع الأشخاص الهمجيين، شريطة أن تكون الغاية هي الإصلاح. ومن ثم نادى (مِيل) في مؤلفه (في الحرية) والمتضمن لنظريته في الحرية السياسية والاجتماعية بأن إطلاق الحرية في مجال الحياة الخاصة، ليس مباحاً للأطفال أو الأحداث ذكوراً وإناثاً.

ومهما كان (مِيل) مدفوعاً بما عاشه من أحداث، حتى أقر من السيطرة على الشعوب المختلفة استبداد الشعوب المتخلفة شريطة أن تكون الغاية هي الإصلاح، فمن المعروف أن التخلف يغرى أفضل البشر بالتحكم، ويبعد الحاكم – أو القلة الحاكمة – عن فعل الصواب المرجو منه شعبه المتخلف، ويقربه من فعل ما يتناسب مع مصلحته هو، كما هو من المعروف أن الاستبداد لن يجد مع الإنسان مهما كانت درجة تخلفه إلا بأن يخلق فيه روحاً متمردة على هذه الأوضاع المستبدة، ويتركه خالص الوفاض من علم أو ثقافة أو نضج يمكنه من أن يقود حياته بنفسه، ومن ثم يبدو الاستبداد غير متلائم مع هذه النزعة الإصلاحية من قبل هذه الحكومة المستبدة، كما أن هناك صعوبة قائمة تتمثل في أن الشعوب المتخلفة لن تقبل إصلاحاً ممن يحكمها بالاستبداد.

وهنا يبدو ما أقره (مِيل) شيئاً غاية في الصعوبة، وكان الأجدر به بنزعة نحو الإصلاح والتقدم أن يركز دور الحاكم في الانتقال تدريجياً بشعبه من مرحلة إلى مرحلة حتى يصل إلى مرحلة التقدم المرجوة، طبقاً لخطة تعليمية وتثقيفية في كافة الاتجاهات، مستعيناً في هذا بآراء وجهود أفضل الموجودين، وتكون هذه هي الوسيلة لرقي المتخلفين، ونضجهم مما يمكنهم من إدراك الفهم الصحيح للحرية والتي هي حق طبيعي لهم، فالحرية ليست من حق الشعوب المتقدمة وحدها، خاصة وأن (مِيل) هو القائل بأن: (الحرية هي المنبع الثابت للتقدم والإصلاح).

بناء عليه يمكن القول: إنها نظرية وفق بها (مِيل) بين النزعة الفردية Individualism والنزعة الجماعية Collectivism أو بعبارة أخرى وفق بين الفردية

المطلقة التي قد تجنى على سعادة المجموع والجماعية التي قد تحطم شخصية الفرد وتسلبه حريته، ومن ثم فالتوازن بينهما قد يحقق ما لا تحققه منهما على حدة[20] .

مِيل وحرية المرأة:

أمن (مِيل) بأن لا إصلاح للجنس البشري ولا اعتدال لميزان الأمور في الحياة؛ إلا بوجود علاقة تتسم (أقوى حاجات الطبيعة البشرية بعد الضرورات الأولية من غذاء وكساء)[21].

حيث كان (مِيل) من السباقين لإصلاح العلاقة بين الرجل والمرأة، وكانت مهمته شاقة، خاصة وأن قضية النساء التي يدافع عنها، كان القضاة فيها هم المتهمين، وهو وضع غريب، وكان شأنه شأن كل من يدافع عن فئة مظلومة في محكمة يرأسها الأقوياء، ولكن (مِيل) استمات في دفاعه عن المرأة، وأثمر جهوده، فاعترف القانون الإنجليزي عام 1882 متأثراً بنضال فيلسوفنا فيما يعتقد البعض بحق المرأة المتزوجة في الامتلاك أسوة بزوجها، وتوالت القوانين التي انتصرت للمرأة حق خول لها عام 1918م حق الاشتراك في الانتخابات النيابية، متى بلغت الثلاثين من عمرها، وبعد عشر سنين عدل السنين إلى الواحد والعشرين وأتيحت لها عضوية مجلس العموم[22].

ويكفي أن نذكر من مواقف "مِيلْ" أنه حين دخل البرلمان اقتراح حق التصويت للنساء، وقد نجح في ذلك، فالتجربة الإنسانية في طريقها يوماً بعد يوم للانتصار للمرأة في شتى المواقع. فالمرأة اليوم انتصرت وصبح حالها ليس كما هو حالها زمن "مِلْ فقد ظلت الزوجة والخادمة لزوجها، ولا يقل وضعها في زمنه عن وضع العبيد فهي تتعهد بطاعته طوال حياتها ويلزمها القانون بتعهدها ما عاشت، فلا يستطيع أن تفعل أي شيء إلا بإذنه، وإن كان إذناً ضمنياً. يقول (مِيل): (العلاقة بين الزوج وزوجته هي نفسها العلاقة بين السيد الإقطاعي وتابعه،باستثناء أن الزوجة مطلوب منها طاعة غير محدودة أكثر مما كان مطلوباً من التابع)[23].

وفي موضع آخر يقول: (ليس هناك عبد تصل درجة عبوديته إلى الحد الذي تصل إليه عبودية الزوجة، فمن الصعب أن تجد عبداً يظل عبد اً كل ساعة، وكل دقيقة، بل هو عليه واجبات محددة، وعندما لا يكون في ساعات عمله، فمن حقه في حدود معينة أن

يتصرف في وقته كما يشاء، وفضلاً عن ذلك فإن له أسرة وحياة عائلية نادراً ما يتدخل فيها السيد)[24].

ويؤكد على ذات الفكرة في فصله الأخير من الكتاب (... فالزواج هو بالفعل حالة العبودية الوحيدة التي يعرفها القانون الإنجليزي، فلم يعد هناك من الناحية القانونية، عبيد سوى ربة كل منزل"[25].

هذا ما جعله يؤلفا في ذلك كتابه (استبعاد النساء) مبيناً فيه الرأي الذي اعتنقه في أول حياته، (إن المبدأ الذي ينظم العلاقات الاجتماعية بين الجنسين خطأ في ذاته، وينبغي أن يحل محله مبدأ المساواة الكاملة التي لا تسمح بسلطة أو ميزة لأحد الجانبين أو قيد على الجانب الآخر)[26].

وكان أقل ما يمكن أن يطالب به (مِيل)، هو أنه ينبغي ألا يعتبر الموضوع منتهياً صدر فيه حكم الحقيقة الواقعة والرأي السائد لزمنه، بل هو مفتوح للمناقشة على أساس مزاياه من ناحية العدالة والفائدة، وأن يكون الحكم فيه كما في أية أوضاع اجتماعية أخرى للبشر، معتمداً على تقدير مستنير للاتجاهات والظروف التي قد يثبت أنها أكثر فائدة للبشرية عموماً دون تمييز بين الجنسين. [27]

ولنبدأ الآن في عرض أواق القضية كما صاغها (مِيل)، بادئين بعرض أوضاع المرأة في زمنه، تلك الأوضاع التي يدعمه العرف العام من ناحية والمشاعر القوية لدى الناس من ناحية أخرى، مهما يمهد السبيل بعد ذلك للمطالبة بتقويض هذه الأوضاع والمطالبة بالمساواة التي يقتضيها العدل والفهم المستنير للحالة وأصولها.

الوضع النسائي– نشأته وتطوره:

يعتقد (مِيل) أن الرأي المؤيد لحالة تبعية المرأة للرجل في زمنه والذي بمقتضاه يخضع الجنس الضعيف للجنس الأقوى، لأنه لم يحدث قط محاولة لأي نظام آخر كتبعية الرجال للنساء، أو المساواة بينهما، أو غيرهما من النظم يتقرر بعدها أن الالتزام القانوني بالطاعة من المرأة إلى الرجل هو أفضل الأساليب التي تؤدي إلى سعادة الطرفين ورفاهيتها. كما أن تلك الحالة لم تطبق نتيجة لأي تفكير أو أية فكرة عما يؤدي إلى خير البشر وصلاح المجتمع. لقد نشأت التبعية في اعتقاده من المرأة للرجل ببساطة من أن كل امرأة منذ بداية

المجتمع البشري، وجدت في حالة عبودية لرجل ما بسبب ما يعلق عليها الرجال من قيمة وضعف قواها العضلية .

وعلى ذلك فهذه التبعية ليست نظاماً أصيلاً دعت إليه بداءة اعتبارات العدالة والمقتضيات الاجتماعية، بل هو الحالة البدائية للعبودية التي استمرت بعد أن مرت بإجراءات متعاقبة من التخفيف والتعديل دفعت إليها نفس الأسباب التي لطفت السلوك عامة، وأخضعت كل العلاقات البشرية أكثر فأكثر لسلطان العدالة وتأثير الإنسانية، ولم يفقد هذا النظام بعد سمة أصله الوحشي، ومن ثم لا سبيل للاستدلال من واقع وجوده على شيء في صالحه، والشيء الوحيد الذي يمكن افتراض أنه يؤيده لابد أن يستند إلى حقيقة أنه ظل قائماً في حين أنني كثير من الأشياء الأخرى التي انحدرت إلينا من نفس المصدر الكريه، وهذا ما يجعل من الأمور الغريبة على الأذن العادية أن تسمع التأكيد بأن عدم المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء ليس له أي أصل سوى قانون الأقوى[28] .

ثم ظهر أول أثر ضئيل للشعور من جانب الأقوياء بحقوق الضعفاء، عندما وجد القوي أن فائدته تدفعه إلى بذل الوعود للضعفاء، ورغم أن هذه الوعود كانت عرضة طوال العصور للنكث، فالغالب أن ذلك نادراً ما يحدث دون شيء ما من تأنيب الضمير إلا في حالة الأشخاص ذوي الاحتياجات الضعيفة، وسرعان ما ولدت مشاعر أثبتت التجربة قيمتها العظيمة حتى للمصالح المادية، ورغم أن العبيد لم يكونوا جزءاً من المجتمع السياسي فقد أدركت دول كثيرة أن لهم حقوقاً كآدميين، وكان الرواقيون، فيما يعتقد (مِيل)، أو ما عملوا باستثناء ما جاء في القانون اليهودي أن على الناس التزاماً أخلاقياً نحو عبيدهم، ومنذ أن جاءت المسيحية لم يعد هناك من لا يعرف هذا الموقف نظرياً ومع ذلك فإن فرضه كان أشق مهمة واجهتها المسيحية[29].

فمنذ أقل من أربعين عاماً بالنسبة لزمن (مِيل) كان الإنجليز يستطيعون بحكم القانون أن يتحفظوا بعبيد تباع وتشترى وفي أثناء القرن الذي عاش فيه (مِيل) كانوا يستطيعون اختطاف العبيد وحملهم إلى حيث تستنزف حياتهم فعلاً في العمل، وقد كانت هذه الحالة المتطرفة من قانون القوة، هي قانون إنجلترا المتمدينة المسيحية، حق أن بعض الأحياء المعاصرين (لِمِلْ) كانوا يذكرونها. [30].

ويشير (مِيل)، إلى أن أغلبية جنس الذكور من الزنوج وكذلك جنس الإناث كانوا في العصور الأولى عبيداً، ومرت عصور كثيرة بعضها عهود ثقافة عالية، قبل أن تتوافر الجرأة لأي مفكر للتساؤل عن المشروعية والضرورة الاجتماعية المطلقة لعبودية أي من الجنسين، وتدريجياً ظهر هؤلاء المفكرين، وأخيراً ألغيت بمساعدة التقدم العام للمجتمع عبودية جنس الذكور، وتحولت عبودية النساء شيئاً فشيئاً إلى صورة أخف وطأة من التبعية.

يقول (مِيل): (أنا لا أصدر الآن حكماً مسبقاً فيما يتعلق بمدى تبرير سيطرة الرجال على النساء وعبوديتهم لهن بل إلى أي مدى بعيد يمكن أن تظل قائمة، حتى بلا تبرير مدة أطول بكثير من جميع وجوه السيطرة الأخرى التي استمت مع ذلك قائمة حتى وقتنا الحاضر. فأيا ما كانت تنطوي على حيازة القوة من إشباع، وأويا ما كانت المصلحة الشخصية في مارستها فإنها في هذه الحالة لا تقتصر على طبقة محدودة بل تشمل جنس لذكور بأكمله)[31].

ويرى (مِيل) أنه إذا كانت السلطات في الحالات الأخرى كالحكم الاستبدادي العسكري مثلاً، تلك التي تقوم بوضوح على القوى وحدها، والتي لا تحظى بقدر مماثل من التأييد، فإنها لا تزول إلا ببطء وصعوبة كبرى، فإن الأمر أصعب في حالة خضوع النساء، فأصحاب القوة في هذه الحالة لديهم تسهيلات أكبر من أية حالة أخرى لمنع الثورة ضدها. فكل أنثى من الخاضعات تعيش تحت أنظار واحد من السادة وتكاد تكون في يده تماماً – في علاقة وثيقة معه أكثر منها مع أي من زميلاتها في الجنس – ولا وسيلة لديها في حماية نفسها، ولا قدرة على التغلب عليه، ومن ناحية أخرى لديها أقوى الدوافع لإرضائه وتجنب إثارته، وفي الكفاح من أجل التحرر السياسي يعرف الجميع أنه كثيراً ما يشتري المدافعون عنه أو يتراجعون بالإرهاب، وفي حالة النساء تعيش كل واحدة من الطبقة الخاضعة في حالة مزمنة من الرشوة والإرهاب مجتمعين، ولابد للشروع في المقاومة من أن يضحي عدد كبير من الزعيمات، وعدد أكبر من الاتباع بكل المتع تقريباً تضحية تامة أو بما قد يخفف عليهن مصيرهن[32].

ثم تطورت الأمور (وبقيت عبودية الزوجة لزوجها كصورة أخيرة لرق الزنوج واستبعادهم بالقوة، والحالة والوحيدة الباقية هي التي يلقى فيها كائن آدمي كامل القدرة العقلية تحت رحمة كائن آدمي آخر حتى لم يعد هناك عبيد سوى سيدة لكل منزل)[33].

ويصور لنا (مِيل) الظلم الذي لحق بالمرأة في زمنه، (فقد ظلت الزوجة خادمة لا فكاك لها الزوج، ولا يقل وضعها في ذلك في حدود ما يتصل القانوني عن وضع العبيد فهي تتعهد بطاعته – إلا في الجرائم – طوال حياتها ويلزمها القانون بتعهدها ما عاشت، فلا يستطيع المرأة أن تفعل أي شيء إلا بإذنه، وإن كان إذناً ضمنياً)[34].

ولا يزعم (مِيل) أن الزوجات الذي أقره الله تعالى، ذلك لأننا سنلمح من خلال عرض بقية الصور الظالمة لحالة المرأة بأنه قد مضى بعيداً في ذلك رغم إدعائه للتحضر والمدنية. ومن ناحية أخرى نجد أن الزوجة لا تستطيع اكتساب ملكية إلا وكانت لزوجها، ففي اللحظة التي يصبح لها ميراث مشروع يصير ملكه، وهنا يعتقد (مِيل) (أن وضع المرأة في هذه الحالة في ظل القانون العام في إنجلترا، يعد أسوأ من وضع العبيد في ظل قوانين كثير من البلاد، ومع ذلك فإن الطبقات العليا في إنجلترا منحت مميزات لنسائهم، عن طريق عقود خاصة تلغى بعض أحكام القانون وتسمح لهن بملكية نفقات شخصية، وما إلى ذلك)[35].

أما دخلها الخاص والذي تحصل عليه بنفسها، فإن أفضل وضع بالنسبة للزوجة ذلك الذي يسمى (لاستعمالها) المنفصل) لا يؤدي إلى منع الزوج من استلامه بدلاً منها: فلا بد أن يمر في يدها، ولكن إذا استولى عليها عنوة منها بمجرد استلامها له، لا عقاب عليه ولا سبيل إلى إرغامه على رده، وفي الأغلبية الساحقة من الحالات – فيما عدا بعض الحالات المستثناه كما في الطبقات العليا – يستولى الزوج على كل حقوق الزوجة وممتلكاتها وحريتها، استيلاء كاملاً فالاثنان يطلق عليهما" شخص واحد في القانون" بمعنى أن كل ما لها له، ولكن المعنى المقابل كل ما له لا يثار قط، فالقاعدة لا تطبق ضد الرجل[36].

أما فيما يتعلق بالأطفال،

يقرر (مِيل) إن الأطفال مصلحة مشتركة بين الطرفين :" إلا أنهم بنص القانون أولاده هو، فهو الأب وحده صاحب أي حق قانوني عليهم، ولا تستطيع الأم القيام بأي تصرف إلا بالإنابة عنه، وحتى بعد موته لا تعد الزوجة هي الوصية القانونية عليهم، إلا إذا

جعلها كذلك في وصيته، بل أنه يستطيع إبعادهم عنها ويحرمها من وسيلة رؤيتهم أو الاتصال بهم[36].

هذا هو الوضع القانوني للزوجة والذي لا تملك القدرة على الخلاص منه، فإذا تركت زوجها لا تستطيع أن تأخذ أطفالها أو أي شيء تملكه، وإذا ترائي له أن يرجعها يستطيع إرغامها على ذلك بقوة القانون أو بالقوة المادية، وقد يكتفي بالاستيلاء على ما تكسبه أو يمنحه لها أقاربها، فهو انفصال قانوني – وليس طلاقاً – فحسب بقرار من المحكمة، يعطيها الحق في العيش بمفردها دون إرغامها على العودة إلى وصاية سجان قاس، ولكن حتى هذا "الانفصال القانوني" باهظ التكاليف لا تقدر عليه إلا الطبقات العليا ولا يصدر إلا إذا هجر الزوج زوجته، أو بسبب القسوة التي لا طاقة لها بها.[37].

ولكن يلاحظ (مِيل) من ناحية أخرى أن القوانين في معظم البلاد أسوأ بكثير ممن ينفذونها، وإذا كانت الحياة الزوجية سارت وفقاً للقوانين، كان المجتمع جهنم على الأرض فلحسن الحظ هناك مشاعر ومصالح تبطل تأثير النزعات والخصائص التي تؤدي إلى الطغيان عند كثير من الرجال، وتخفف من حدتها عند معظمهم، من بينها الرابطة التي تربط الرجل بزوجته في الحالات العادية، والرابطة بين الزوج وأطفاله التي تقوى العلاقة بين الزوجين، ولا تتعارض معها إلا في حالات استثنائية، ولكن الزواج ليس نظاماً موضوعاً للقلة المختارة ولكنه لكل الرجال بكافة درجاتهم المتباينة بالإحساس بالرابطة الأسرية، وفي كل درجة منها يوجد رجال في يدهم جميع السلطات التي خولها لهم القانون[38]، والتي كما رأينا للأسف أنها تنتصر للأشرار منهم وتساعدهم رغم مواقفهم المشينة، وتعكس بذلك الآية فلا تنتصر للضعيف المهضوم حقه، وهو الشيء المفترض عند وضع أي قانون أو تشريع.

ولم يقتصر الإجحاف عند حدود الوضع القانوني للزوجة، وإنما تخطاه إلى حرمان النساء من التعليم على قدم المساواة مع الرجال، وفي نفس فروع المعرفة التي يتعلمونها، وأغلقت في وجوههن أبواب الأعمال والمهن التي احتكرها الرجال، كما لم يسمح لهن بالاشتراك في الانتخابات البرلمانية أو حتى حق التصويت فيها[39].

على هذا النحو وغيره وقعت الكثير من المظالم التي وقعت على المرأة، مما دفع (بمِيلْ) إلى بحث وتحليل هذا الوضع الشائن، حتى يمهد السبيل إلى المطالبة بحق المرأة في

أن تحيا ككائن آدمي له كيانه وعلاقاته القائمة على المساواة، وفتح الطريق أمامها لتثبت قدرتها على اقتحام كافة مجالات العلم والعمل، فتفيد ذاتها ويستفيد منها المجتمع.

صور من دفاع (مِيل) عن المرأة:

رأى (مِيل) أن وضع المرأة – كما أسلفنا ذكره – في زمنه، لا يعد وضعاً طبيعياً كما زعم البعض، ولكن مرجع الأمر كله إلى العادة، وما هو مألوف، حتى إن أي خروج على قاعدة خضوع النساء – للرجال – وهي عرف عام – يعد شيئاً غير طبيعي[40]. ذلك لأن جميع العوامل الاجتماعية والطبيعية تتحد في جعل تمرد النساء جماعياً على سلطة الرجال أمراً غير محتمل ؛ لعوامل عدة هي العامل الأول "الجاذبية الطبيعية بين الجنسين، أي اعتماد الزوجة اعتماداً كلياً على الزوج في كل ميزة او متعة كمنجة منه أو متوقفة تماما على إرادته، أما العامل الثاني فهو "الغرض الرئيسي من السعي البشري هوا احترام الآخرين، و كل ألوان الطموح الإجتماعي لا يمكن تحقيقه بالنسبة للمرأة إلا عن طريق الرجل، و لذلك تعتبر معجزة لو أن المرأة هدفها الذي تدور حوله كل تربيتها و تكوين شخصيتها هو أن تروق للرجل " [41]

رأى (مِيل) أيضاً أنه وضع غير مقبول لدى النساء كما يزغم البعض الآخر، ودليل ذلك أن عدداً كبيراً من النساء لا يقبلنه، ومنذ أن كانت هناك نساء يستطعن التعبير عن مشاعرهن كتابة سجل عدد متزايد منهن احتجاجهن على وضعهن الاجتماعي، ودليل ذلك أيضاً الالتماسات التي يتقدم بها النساء في فرنسا وإيطاليا وسويسرا زغيرها للمطالبة بحقوقهن[42].

وإذا ما احتج البعض بأن (طبيعة) الجنسين تؤهلهما لهذا الوضع ينكر (مِيل) عليهم معرفتهم بتلك الطبيعة ما دمنا لم نرهما إلا في علاقتهما الحالية – لزمنه – ببعضهما البعض، ويعتقد أنه إذا وجد أي وقت شكل آخر للعلاقة بينهما، فربما كنا قد عرفنا شيئاً مؤكداً عن الاختلافات العقلية والمعنوية التي قد تكون متأصلة في كل طبيعة. إن ما يسمى (بطبيعة النساء) يراه (مِيل) – بتفكير افتراضي محض – شيئاً مصطنعاً أو ثمرة إخماد بالقوة إلى بعض الاتجاهات وإثارة غير طبيعية في اتجاهات أخرى[43].

ومن ثم فإنه فيما يتعلق بالفروق الطبيعية بين الجنسين يعتقد (مِيل) أنه لا بد من معرفة أعمق بقوانين تكوين الشخصية – أو المؤثرات التي ينجم عنها الفروق بين الرجل والمرأة سواء أكانت فسيولوجية أم نفسية أم اجتماعية – حتى يحق للمرء أن يؤكد أن هناك فروقاً بلا تحديد بين الجنسين، ولما لم يكن هناك من لديه هذه المعرفة حتى زمن (مِيل) فإنه ليس هناك من له الحق في إبداء أي رأي إيجابي في هذا الموضوع.

ومن ثم يعلق (مِيل) قيمة عالية على النساء في الأدلاء بشيء له قيمة في هذا الموضوع ورأى أن أفضل حالة يستطيع الرجل فيها عادة أن يدرس شخصية المرأة هي حالة زوجته حيث الفرص أكبر وحالات التعاطف الكامل غير نادرة [44].

ومن ناحية أخرى يعتقد أنه ما دامت الأنظمة الاجتماعية لا تسمح للأصالة في النساء بالنمو بنفس الحرية التي تتوفر للرجال فإنه حين يأتي ذلك الوقت، سنرى القدر الضروري لمعرفة طبيعة النساء ومواءمة الأحكام الأخرى معها، ونستطيع أن نتأكد من شيء واحد هو أن النساء لن يفعلن ما هو ضد طبيعتهن إذا تركت تلك الطبيعة حرة بلا قيد[45].

إن الذين يرون أن إقامة أي مجتمع أو أسرة توجب وجود شخص يعتبر هو الحاكم النهائي، وأن كل اتحاد اختياري بين شخصين يوجب أن يكون أحدهما سيداً مطلقاً والآخر عبداً له، وبذلك يبررون الوضع القائم للمرأة في زمنهم.

من هنا يرى (مِيل) أن الأمور التي يجب البت فيها يوماً، ولا توائم نفسها تدريجياً، أو تنتظر حلاً وسطاً، يجب أن تبت فيها إرادة واحدة، ولكن ذلك لا يعني أنه ينبغي أن يكون دائماً نفس الشخص أو الإرادة. فالترتيب الطبيعي هو تقسيم السلطات بين الاثنين، كل منهما حاكم مطلق في الفرع التنفيذي الخاص، وأي تغيير يحدث لابد أن يكون بموافقتهما ولا يمكن أن يضع القانون التقسيم مسبقاً، ولا ينبغي أن يفعل ذلك حيث أنه لابد أن يعتمد على القدرات والمواءمات الفردية وسيعتمد القرار العملي الحقيقي إلى حد كبير على عدة عوامل منها كبر السن، والطرف الذي يجلب وسيلة العيش، والتفوق العقلي قوة الشخصية. إلا في الحالات التي يكون الزواج فيها فاشلاً، حيث استخدام السلطة المطلقة من جانب، والطاعة من الجانب الآخر، وهناك تكون العلاقة قائمة على خطأ، ومن صالح الطرفين التخلص منها[46].

أن الوضع الجائر للمرأة في زمن (مِيل)، جعله يحاول الدفاع عنها مفنداً لمزاعم من يريدون الإبقاء على خضوعها، ممهداً لتقويض ذلك الوضع الذي مرجعه القريب العادة، وأصله البعيد قانون الأقوى، ذلك لأنه يعد حجة قوية ضد اتجاهات المجتمع الإنساني التقدمي، ويجب بالضرورة أن يختفي.

المطالبة بالمساواة ومزاياها:

أ- المساواة في الأسرة:

يعتقد (مِيل) أن المعاناة والمساوئ الخلقية والشرور الناجمة عن وضع النساء المتزوجات، أبشع من أن يغفل عنها إنسان، حتى بدأ قانون العبودية في الزواج تناقضاً واضحاً مع كل مبادئ العالم الحديث، من أجل ذلك طالب بالمساواة بين الأزواج أمام القانون، لأنه الأسلوب الوحيد الذي يمكن أن يجعل هذه العلاقة بالذات متفقة مع العدالة، بل هي أيضاً الوسيلة الوحيدة التي تجعل الحياة اليومية للجنس البشري مدرسة للتثقيف المعنوي بأي معنى سام.

فالمدرسة الوحيدة للمشاعر الأخلاقية الأصلية هي التعامل بين الأنداد[47]، ومن أبرز صور هذه المساواة التي أوردها (مِيل) أن يكون ميراث المرأة أو مكسبها لها قبل الزواج بقدر ما هو ملكها بعده، ولا يمنع ذلك فيما بعد من وقف المال للمحافظة عليه للأطفال يقول "مِلْ: "بعض الناس يرتاعون لفكرة التمييز بين الجنسين في الشؤون المالية باعتبارها مما لا يتفق والاندماج المثالي للاثنين في واحد، أما أنا فمن ناحيتي من أشد مؤيدي المشاركة في الأشياء عندما تنبع المشاركة من وحدة كاملة في المشاعر لدى أصحابها، وتجعل جميع الأشياء مشتركة بينهم، ولكن لا أستسيغ المشاركة في الأشياء على أساس مذهب: ما هو لي فهو لك، وما هو لك ليس لي، وأفضل أن أرفض الدخول في مثل هذا الاتفاق مع أي شخص، حتى إذا كنت الطرف الذي سيكسب من ورائه"[48].

ومن الجدير أن نذكر أن (مِيل) حين اقترن بصديقته (هاريتHarriet Taylor) أعلن أن اقترانه بها لن يفقدها حقاً من حقوقها التي تمتعت بها قبل الزواج[49]، وبذلك راح يطبق آراءه في حياته الخاصة، وينتصر للمرأة في مجال النظر والعمل، ولمبدأ المساواة الذي يطالب به (مِيل) داخل نطاق الأسرة مزايا أهمها تنظيم كل العلاقات البشرية، وعلى

أوسع نطاق على أساس من العدل، والمكسب الضخم للطبيعة البشرية لا يكاد يكون من الممكن وصفه. ذلك لأن جميع الخصائص كالأنانية وعبادة الذات – في الذكور – وتفضيل النفس تفضيلاً غير عادل، مصدرها كما يرى (لمِيلْ) هو الوضع السائد في زمنه للعلاقة بين الرجال والنساء، ولنفكر في الأثر الذي يتركه في صبى، أنه ينشأ ويبلغ الرجولة معتقداً أنه حتى ولو كان أتفه البشر وأجهلهم في وضع أسمى من النصف الآخر للجنس البشري لمجرد أنه ولد ذكر، وكيف يؤدي ذلك الاعتقاد إلى انحراف كيانه كفرد وككائن اجتماعي، فالسلوك الجدير بالاحترام، لا المَوْلِدِ، هو السبيل الوحيد المشروع للقوة والسلطة، وهذه النظرة الجديدة لن تتأصل في نفس الطفل في ظل العلاقات الحائرة القائمة، والمناخ الذي يمكن أن تنمو فيه كما يرى (مِيل) هو المساواة بين الزوج والزوجة في الأسرة، والتي هي المدرسة الأولى لتعليم الإنسان وتشكيله[50].

ومن ناحية أخرى، يعتقد (مِيل) أن الزوجة أداة الرأي العام المألوف، والرجل الذي يتزوج امرأة أقل منه ذكاء يجدها حملاً ثقيلاً مستمراً، وعقبه في سبيل طموحه، ويكاد يكون من المستحيل على الشخص المقيد بهذه الطريقة أن يرتفع إلى مستويات سامية من الفضيلة[51].

إن الهوة التي يخلقها حرمان النساء، بين تربيتهن وطبائعهن وتربية الرجال وطبائعهم، تجعل الصحبة الوثيقة بينهما – مع وجود هذا الاختلاف الجذري – حلماً أجوف، ومن ثم فإن الزواج بين شخصين مثقفين تجمعهما وحدة الآراء والأهداف، ويوجد بينهما أفضل نوع من المساواة، وتماثل في القدرات والملكات مع التفوق المتبادل فيهما، بحيث يستطيع كل منهما أن يحظى بمثل أعلى يتطلع إليه، وبمتعة مزدوجة بأن يقود ويقاد، هذا الزواج غنى عن البيان في المتعة والسعادة المرجوة منه، ويؤكد (مِيل) أنه المثل الأعلى للزواج وأن كل الآراء والعادات والأنظمة التي تدعم أية فكرة أخرى، وهي مجرد آثار باقية من الهمجية البدائية أياً كان الادعاء الذي غلفت به. ومرحلة السمو المعنوي للجنس البشري لن تبدأ حقيقة إلا عندما تطبق قاعدة المساواة العادلة على أهم علاقة اجتماعية[52].

ب- المساواة في مجال العمل:

إن المساواة العادلة للنساء، تتضمن في اعتقاد (مِيل)، نقطة أخرى وهي السماح بدخول كل الوظائف والمهن التي احتكرها الجنس الأقوى، يقول (مِيل): (إني لا أتوقع صعوبة في إقناع أي شخص اتفق معي في موضوع مساواة النساء في الأسرة، فاعتقادي هو أن التمسك بهذا التحريم عليهن مرجعه هو الإبقاء على خضوعهن في الحياة المنزلية لأن عامة جنس الذكور لا يطيقون بعد فكرة العيش مع ند)[53]، ولو لم يكن الأمر كذلك، فسنعترف بالظلم في استبعاد نصف الجنس البشري من كل المهن المربحة والوظائف الاجتماعية العليا تقريباً، إذ يفرض عليهن منذ مولدهن أنهن غير صالحات ولا يمكن أن يصرّن كذلك لأعمال مفتوحة قانوناً لأغبى وأحط فرد في الجنس الآخر، أو أن هذه الأعمال ستظل محرمة عليهن، مهما كن صالحات لها، للاحتفاظ بها لفائدة الذكور وحدهم[54].

ومن ناحية أخرى، نرى أن الظلم الواقع على النساء في مجال العمل، ظلم لا يقع عليهن فحسب، بل على أولئك الذين في مركز يسمح لهم بالاستفادة من خدماتهن. فإصدار قرار بأن نوعاً من الأشخاص لن يسمح له بأن يكون منه أطباء أو أعضاء برلمان... أو غيرها من المهن، لا يضر هؤلاء الأشخاص وحدهم، بل كل من يستخدمون الأطباء أو ينتخبون أعضاء البرلمان، والذين سيحرمون من ثمار اشتداد المنافسة وتأثيرها في زيادة جهود المتنافسين، وكذلك يقيدون بعدد أصغر من المتنافسين يختارون من بينهم[55].

طالب (مِيل) بحق التصويت للمرأة في الانتخابات البرلمانية أو البلدية، وهي وظيفة لا علاقة لها بقدرات النساء، ولكنها لها أهميتها، ذلك لأنه إذا لم يسمح بالتصويت في انتخاب أعضاء البرلمان إلا لأولئك الذين يصلحون مرشحين له، لكان الحكم حكم قلة حقيقية، وأيضاً أن يكون المرء صوت في اختيار الذين يحكمونه فهذه وسيلة لحماية النفس، من حق كل إنسان أن يتمتع بها، حتى لو ظل مبعداً إلى الأبد عن وظيفة الحكم[56].

انتقل (مِيل) إلى المطالبة بحق ترشيح المرأة في الانتخاب، مشيراً إلى أنه في حالة الانتخابات للمهام العامة من خصائص القانون الدستوري أن يحيط حق الانتخاب بجميع الضمانات والقيود التي يتطلبها الأمر، ولكن أياً ما كانت الضمانات التي تكفي في حالة الذكور، فلا داعي لإضافة غيرها في حالة النساء، وأياً كانت الشروط والقيود التي يسمح

للرجال بمقتضاها بحق الانتخاب لا يوجد أي مبرر لعدم السماح للنساء بنفس الحق الذي بمقتضاه تكون أغلبية النساء في أية طبقة يغلب ألا يختلفن في الرأي السياسي عن أغلبية رجال نفس الطبقة، إلا إذا كان الأمر يتعلق بمصلحة النساء وصفهن نساء، وإذا كان هذا هو الموضوع فإن النساء في حاجة لحق الانتخاب كضمان لهن بالمعاملة العادلة المتساوية[57].

وطالب أيضاً بشغل المرأة للوظائف العامة أسوة بالرجل، وإذا كانت الأوضاع السياسية في البلد تستبعد الرجال غير الصالحين، فإنها ستستبعد أيضاً النساء غير الصالحات لها، فليس هناك ضرر إضافي في أن يكون الأشخاص غير الصالحين الذين يسمح لهم بشغل هذه الوظائف رجالاً أو نساء، ومن ثم فإننا إذا كنا نعترف بأن هناك عدداً صغيراً من النساء لهذه الواجبات فإن القوانين التي تغلق الباب في وجه هذه الاستثناءات لا يمكن تبريرها بأي رأي يتصل بقدرات النساء عموماً[58]، ويرى أن المرأة التي بمقدورها أن تكون الملكة اليزابيت أو جان دارك وغيرهن كثيرات، من الظلم أن نعتقد أنها لا تصلح لما هو أقل.

ورغم تبرير (مِيل) لحق المرأة في المساواة في العمل، إلا أنه عرض لنا الفوائد المرجوة من مطالبته بهذه المساواة. نتبين منها أن الفائدة المتوقعة من منح النساء حرية النساء استغلال ملكاتهن بتركهن أحراراً في اختيار عملهن وفتح نفس ميدان العمل، ونفس المكافأة والتشجيع الذي تحظى به الكائنات الآدمية الأخرى أمامهن، هي مضاعفة الملكات المتاحة للخدمات السامية البشرية بحيث أن خسارة العالم برفض استخدام نصف المقدار الذي يمتلكه من مواهب خسارة خطيرة حقاً، وتلك الإضافة للقدرات الذهنية للنوع البشري ستحقق عن طريق تربية النساء تربية ذهنية أفضل، ونشأتهن على قدم المساواة مع الرجل، وتحطيم الحواجز أمامهن، مما سيكون له في ذاته فضيلة تربوية ذات قيمة كبرى. فإحساس المرأة بذاتها ووعيها بأنها كائن آدمي مثل غيره، له الحق في اختيار عمله، سيحثها على بذل أقصى جهودها فتتقدم ملكاتها وتتسع آفاق مشاعرها المعنوية[59].

وفي الختام يرى (مِيلْ) أنه ليس هناك بعدد المرض والعوز والإثم ما يعوض المتعة بالحياة مثل الحاجة إلى متنفس جدير بالملكات النشطة، والنساء اللاتي يعنين بأسره لديهن

هذا المتنفس، في أثناء عنايتهن بالأسرة، وهو يكفيهن عادة، ولكن ما الحال مع العدد المتزايد جداً من النساء اللاتي لم تتهيأ لهن الفرصة لممارسة المهنة التي يقال لهن سخرية أنها المهنة الملائمة لهن – يقصد (مِيل) المرأة التي لم تتزوج أو ترعى أسرة – وما الحال مع النساء اللاتي فقدن أبناءهن بالموت أو ببعد المسافة أو شبوا على الطوق وتزوجوا وكونوا أسرة خاصة بهم(60).

ج- مزايا المساواة في مجال الرأي العام والأخلاقيات:

في ظل مبدأ المساواة في الأسرة والعمل سيكون لرأي النساء تأثير أفضل، في معتقدات البشر ومشاعرهم، لأن تأثير النساء على اتجاهات الرأي العام كان دائماً، أو على الأقل من أقدم العهود المعروفة كبير جداً. فتأثير الأمهات على الطبائع الأولى لأبنائهن ورغبة الشبان في التقرب من الفتيات، كانا في جميع الأوقات عاملين مهمين في تشكيل الطبائع، وحددا بعض الخطوات الرئيسية في تقدم المدنية(61).

كذلك نرى أن النساء نصيبهن في الاتجاه العام للأخلاقيات، منذ أن أتسع مجال نشاطهن شيئاً ما، ومنذ أن أخذت كثيرات منهن تهتم اهتماماً عملياً بدعم أغراض تتجاوز بيتها وأسرتها، وتأثير النساء له قيمة كبيرة في سمتين من أبرز سمات الحياة الأوروبية الحديثة وهما نفورها من الحرب، واتجاهها نحو الأريحية أو الغيرية، وفي هذا الجانب بصفة خاصة، يعد أهم ميادين النساء هما الهداية الدينية والإحسان(62).

وتبين هذه الاعتبارات مدى قيمة الدور الذي تقوم به النساء في تكوين الرأي العام، بتوسيع نطاق تعليمهن، وممارستهن العملية للأشياء التي لهن فيها نفوذ، وهو ما سيترتب بالضرورة على تحررهن اجتماعياً وسياسياً، و إن كان التحسين الذي يحققنه عن طريق مالهن من نفوذ كل في عائلته الخاصة يكون أكبر من ذالك (63).

هذه هي المزايا التي قال بها (مِيل) مدعماً بها مطالبته بالمساواة بين الجنسين في فروع الحياة المتباينة والتي نلمح من خلالها فكرة النفعي المتطور، الذي شكل وإلى حد كبير نظرته للحرية عموماً، وبها نكون قد أكملنا نظريته في الحرية السياسية والاجتماعية ونكون قد عرضنا لفكر الرجل الذي صار بنضاله وآرائه حلقة وصل رئيسية بين الفكر الحر في انجلترا والعالم أجمع.

الخاتمة:

لا شك أن الحرية كفكر تنطوي على العديد من المعاني والدلالات، وتقترن بأشكال مختلفة من الممارسات السياسية التي لها خصوصيتها وآثارها اللافتة في مجال العلوم الإنسانية المختلفة.

فالحرية في نظر (مِيل) ليست هي الإرادة المطلقة، وإنما الحق في فعل ما يخوله القانون دون المساس بحرية الآخرين، ولذلك يرى بضرورة توفر نظام سياسي وقانوني ينظم هذه الحرية، وتحدد مجال تعايش الحريات؛و يؤكد على انه لا إصلاح للجنس البشري ولا اعتدال لميزان الأمور في الحياة؛ إلا بوجود علاقة تتسم بالتوسط والعدل والمساواة بين الرجل والمرأة كمبدأ هام لتحقيق العدالة.

ويقصد هنا بالعدالة:إقحام المرأة في المنافسة العادلة القائمة على تكافؤ الفرص،و خصوصا في المجالات التي يعتبرها الرجل حكرًا عليه، كالسياسة والانتخاب مثلاً، لأن المنافسة السياسية هي التي تتيح للمرأة إبراز مؤهلاتها و قدراتها العقلية المتاحة لخدمة البشر، فلا يوجد أي مبرر لعدم السماح لهن في المنافسة السياسية و الانتخاب، إلا إذا كان الأمر يتعلق بمصلحة النساء بوصفهن نساء.

النتائج:

1/حاول (مِيل) الدفاع عن المرأة مفنداً لمزاعم من يريدون الإبقاء على خضوعها، ممهداً لتقويض ذلك الوضع الذي مرجعه القريب العادة، وأصله البعيد قانون الأقوى، ذلك لأنه يعد حجة قوية ضد اتجاهات المجتمع الإنساني التقدمي، ويجب بالضرورة أن يختفي.

2/يؤكد (مِيل) على إن الزواج بين شخصين مثقفين تجمعهما وحدة الآراء والأهداف، ويوجد بينهما أفضل نوع من المساواة، وتماثل في القدرات والملكات مع التفوق المتبادل فيهما، بحيث يستطيع كل منهما أن يحظى بمثل أعلى يتطلع إليه، وبمتعة مزدوجة بأن يقود ويقاد.

3/يرى (مِيل) أن الفائدة المتوقعة من منح المرأة الحرية، هي مضاعفة الملكات المتاحة للخدمات البشرية على قدم المساواة مع الرجل، وأن تحطيم الحواجز أمامهن، سيكون له قيمة كبرى لبذل أقصى جهودها، فتتقدم ملكاتها وتتسع آفاق مشاعرها المعنوية.

4/طالب (مِيل) بحق ترشيح المرأة في الانتخاب، مشيراً إلى أنه في حالة الانتخابات للمهام العامة من خصائص القانون الدستوري أن يحيط حق الانتخاب بجميع الضمانات والقيود التي يتطلبها الأمر.

5/طالب (مِيل) بحق التصويت للمرأة في الانتخابات البرلمانية أو البلدية، وهي وظيفة لا علاقة لها بقدرات النساء، ولكنها لها أهميتها،

6/أثبت (مِيل) أن المرأة قادرة على القيام بمهام الرجل بصورة مشرفة، بل إن كثيرًا من الاعمال التي يشغلها بعض الرجال لو أُتيحت للنساء سيبرزن كفاءة أكثر منهم، كما أن هناك وظائف أخرى يؤديها الرجل بكفاءة تفوق المرأة، وتلك مسألة طبيعية وفروق فردية.

المراجع:

1/ سعاد شاهرلي حرار ،النفعية لجون ستيوارت ميل،.....

2/ بنثام فيلسوف فرنسي أسس مذهب المنفعة، ويرى أن الناس بطبائعهم يسعون وراء اللذة كالحيوانات تمامًا، لمزيد من التفاصيل انظر :يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، ص 332–333 في http://cutt.us/tdh0W :

3/ بول هازار، الفكر الأوروبي في القرن الثامن عشر، ترجمة محمد غلاب، مصر: دار الحداثة للنشر، ص2

4/ عبد الوهاب المسيري، دراسات معرفية في الحداثة الغربية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 1427هـ – 2006، ص17.

5/ توفيق الطويل، الفلسفة الخلقية نشأتها وتطورها، القاهرة، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، 1959، ص 96–97.

6/ المصدر السابق، ص287

7/ الخليل بن، لسان الفراهيدي معجم العين دار الكتب العلمية بيروت،2003م،25-3/23

8/ ابن منظور ،لسان العرب،دار صادر ،بيروت،ط2003 م،ص.181

9/ الراغب الأصفهاني،المفردات،دار الفكر العربي،بيروت2002 م،ص.111

10/ قراران العالميان لحقوق الإنسان من الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرارا رقم.2173

11/ عبدالرحيم السلمي، حقيقية الليبرالية وموقف الإسلامي منها، مركز التاصيل للدراسات والبحوث، الرياض 2009م، ص.114

12/ الموسوعة العربية العالمية،مجموعة من العلماء والباحثين،مؤسسة اعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، بيروت 1999 م9/305.
13/أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، عويدات للنشر والطباعة،باريس2001م. 2/727
14/ رحيل غرايبة، الحقوق والحريات السياسية في الشريعة الإسلامية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ،بيروت2012م،ص.36
15/ علال بن عبدالواحد الفاسي تميز في الفكر والأدب والسياسة، ولد في مدينة فاس بالمغرب عام 1910م، توفي في تاريخ 1974/5/13م.
16/ علال بن عبدالواحد الفاسي مقاصد الشريعة ومكارمها،دار الغرب الاسلامي،بيروت 1993م،ص.248
17/ زكريا إبراهيم،مشكلة الحرية،مكتبة مصر القاهرة،1963 م،ص.18
18/ عبدالرحمن بدوي،موسوعة الفلسفة،المؤسسة الغربية للدراسات والنشر ،1996م1/458 .
19/ علي فقيهي مفهوم الحرية،جامعة الامام محمد سعود الاسلامية بالرياض،(غير منشور)،ص7.
20/ حسين فوزي النجار ،الفكر السياسي الحديث،دار الكتاب العربي،القاهرة1967 م، ص62
21/ جون ستيوارت مل، استعباد النساء، ترجمة عبدالكريم أحمد، تحت عنوان "الحرية"، راجعه د. محمد أنيس، ج2، الناشر مؤسسة سجل العرب، 1966، ص 305.
22/ توفيق الطويل،الفلسفة الخلقية نشأتها وتطورها،القاهرة،مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، 1959،ص 67
23/ جون استيوارت ميل، استعباد النساء، ترجمة وتعليق وتقديم إمام عبدالفتاح إمام، سلسلة الفيلسوف والمرأة(5)، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998،ص146.
24/ المصدر السابق، ص75.
25/ المصدر السابق، ص144.
26/ جون ستيوارت مل، استعباد النساء، المصدر السابق، ص 176.
27/ المصدر السابق، ص 195.
28/ المصدر السابق، ص 172–174.
29/ المصدر السابق ص 178–179.
30/ المصدر السابق، ص 173.
31/ المصدر السابق، ص 180
32/ المصدر السابق، ص 180–181.

33/ المصدر السابق، ص 282.

34/ المصدر السابق، ص 208.

35/ جونستيوارت مل،استعباد النساء، ترجمة عبدالكريم أحمد،تحت عنوان" الحرية"،1966 ، مصدر السابق ص 208–209.

36/ المصدر السابق ص 209–210.

37/ المصدر السابق ص 210–211.

38/ المصدر السابق، ص 211.

39/ المصدر السابق، ص 212–215.

40/ المصدر السابق، ص 185.

41/ المصدر السابق .ص 182–183.

42/ المصدر السابق، ص 186–187.

43/ المصدر السابق، ص 184–185.

44/ المصدر السابق، ص 195–196.

45/ المصدر السابق، ص 199.

46/ المصدر السابق،ص 202–203.

47/ المصدر السابق،ص 221–223.

48/ المصدر السابق، ص 226–227.

49/ المصدر السابق، ص 232.

50/ توفيق الطويل، جون ستيوارت مل، المصدر السابق، ص 66.

51/ جون ستيوارت مل، استعباد النساء، ترجمة عبدالكريم أحمد، تحت عنوان "الحرية"، المصدر السابق، ص 283–286.

52/ المصدر السابق، ص 295.

53/ جون ستيوارت مل، استعباد النساء ،المصدر السابق، 298–304.

54/ المصدر السابق، ص 237.

55/ المصدر السابق، ص 240.

56/ المصدر السابق، ص 241.

57/ جون ستيوارت مل، استعباد النساء، المصدر السابق .ص 241.

58/ المصدر السابق .ص 242.

59/ المصدر السابق، ص 286–288.

60/ المصدر السابق .ص 308–309.

61/ جون ستيوارت مل، استعباد النساء،المصدر السابق، ص 288.

62/ المصدر السابق، 292–293.

63/ المصدر السابق، ص 295.